العرب
الثلاثاء 2020/03/31
السنة 42 العدد 11663

كورونا العراق، هل تكون الضارة النافعة؟

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

يكاد المحللون والمراقبون أن يُجمعوا على أن فايروس كورونا العابر إلى العراق من الجارة إيران، والذي ساعدت على انتشاره جهالة رجال الدين العراقيين والإيرانيين الذين يتوهّمون بأن صَلاتهم، وحدها، كافية لمنعه من إصابة أحد أتباعهم بسوء، هو الوحيد الذي أسعد أحزاب السلطة، وجعلها تظن بأنه ساعدها على إعادة المنتفضين إلى منازلهم، نهائيا وبلا رجوع.

أما نحن، ومن خلال فهم التحول العميق الذي حدث في مزاج الشعب العراقي، فنؤمن، بيقين، بأنها ليست سوى استراحة محارب مؤقتة، ووقفة قصيرة، وستغص بهم شوارع الوطن وساحاته، فور انتهاء خطر فايروس الكورونا المميت.

فالذي ينبغي التذكير به هنا هو أن هذه الجائحة أربكت الحكومة العراقية، وأضافت إلى فشلها فشلا، وإلى تفككها مزيدا من التفكك، وجعلت إسقاطها أسهل وأسرع، خصوصا وأن كورونا نفسَها قد عصفت بالمحتل الإيراني في عقر داره، وألقت مزيدا من الضعف والفشل والهزال على ضعفه وفشله وهزاله، وجعلته أكثر عجزا عن نجدة ذيوله من العراقيين، وعن تخليصهم من ساعة الحساب العسير.

ويتكهن عراقيون كثيرون، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بأنْ لا خلاص للعراق من إيران وذيولها إلا بثلاثة احتمالات.

> كارثة كورونا وانهيار أسعار النفط وانشغال النظام الإيراني بمصائبه إنما هي عوامل قوة رائعة تضاف إلى قوة المنتفضين، وعوامل ضعف آخر كبير جدا يضاف إلى ضعف أحزاب السلطة وميليشياتها

الأول بغزو أميركي عسكري جديد تقوم خلاله الجيوش الأميركية باحتلال المنطقة الخضراء، وإلقاء القبض على الرؤوس الفاسدة الشريرة الكبيرة التي تسببت في الخراب القديم، وما زالت تتسبب في الخراب الجديد، دون توقف.

ولكنَّ هذا كان، ثم أصبح أقرب إلى المستحيل، خصوصا في الظروف المستجدة الصعبة التي أوقعت الرئيس الأميركي دونالد ترامب وإدارته في "حيص بيص"، وفي حالة اختلال وانشغال بمقاتلة كورونا، وتفادي ما قد يترتب عليها من مخاطر كبيرة في موسم الانتخابات الجديدة القادمة.

ويتكهن محللون سياسيون عراقيون من ذوي الأحلام الوردية المجنحة بأن إفراغ السفارة الأميركية في بغداد من أهم وأغلب موظفيها، وقيام الجيوش الأميركية بسحب قواتها من قواعد غير حيوية، وإبقاءها على قاعدتي عين الأسد وحرير في أربيل، إنما هو مخطط يرادُ منه إطلاق أيديها، تمهيدا لشن ضربات عسكرية تستهدف قادة الميليشيات الإيرانية في العراق.

وحتى لو كان هذا واردا فإنه لن يؤدي إلى تخليص الشعب العراقي من الاحتلال الإيراني وذيوله. فدون حرب شوارع تخوضها الولايات المتحدة ووكلاؤها العراقيون مع الميليشيات، بإسناد حقيقي وكامل من البر والبحر والجو، لا يمكن الوصول إلى نتيجة، بأي حال.

وهذا ليس مستبعدا فقط، بل لا يخطر للولايات المتحدة على بال.

أما الاحتمال الثاني فهو أن يصحو ضمير المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، وضمائر أعوانه الكبار العسكريين والمدنيين، ويصبحوا أوادم مسالمين متواضعين غير عنصريين وغير عدوانيين، ومؤمنين بالجيرة الحسنة مع العراق، ومتخلّين عن مواصلة الإثم والعدوان، وتاركين وكلاءه لشعبهم ليحاسبهم كما يشاء.

وهذا من رابع المستحيلات، لسبب بسيط هو أن أطماعهم في العراق ليست مالية، ولا حدودية، ولا عقائدية، ولا مذهبية، بل هي طبيعة متأصلة فيهم، مثلما كانت متأصلة في إمامهم الخميني، وفي سلفه الشاه.

وليس هنا من ضرورة لتكرار القول بأن العلاقة بين العراق وإيران، ومنذ قيام الدولة العراقية الحديثة في العام 1921، من عهد الوالد رضا بهلوي الذي حكم من عام 1925 ولغاية عام 1941، وفي عهد ولده، محمد رضا بهلوي، حتى سقوطه في العام 1979، وفي زمن الشاه الجديد آية الله الخميني، لم تكن سمنا على عسل، أبدا، كما يخبرنا التاريخ الأسود الطويل.

وفي شهادة أدلى بها عبدالملك الياسين، وكان وكيلا لوزارة الخارجية وسفيرا في إيران، ثم سفيرا في الجزائر يوم اضطر صدام حسين لتوقيع اتفاقية السلام المغشوشة مع الشاه، قال في إحدى حلقات برنامج "تلك الأيام" للدكتور حميد عبدالله، إن روح التعالي على العرب، عموما، وعلى العراق، خصوصا، لم تتغيّر ولم تخفّ أبدا، لا في عهد الشاه ولا في عهد الخميني.

وقال أيضا إن شاه إيران انتقى من اتفاقية الجزائر فقط ما يتعلق منها بشط العرب، ثم لم يلتزم بباقي أحكامها.

وحين قابله في طهران، بتكليف من القيادة في بغداد، وطلب إليه تنفيذ باقي بنود الاتفاقية، ماطل وسوّف، بمهارة وبالكلام المعسول.

فلا تم ترسيم حدود، ولا خفّ التدخل في الشؤون الداخلية للعراق بعد الاتفاقية، بل إنه ازداد وتضاعف.

وأكد عبدالملك الياسين، من خلال عمله الدبلوماسي الطويل، أن هناك ثوابت قومية فارسية مشتركة بينهما تصوغ مواقفهما تجاه العرب، عموما، وتجاه العراق خصوصا.

فرغم أن الخميني جاء، كما ادعى، لمحو آثام الشاه، ولتصحيح أخطائه، خصوصا في الشؤون الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، إلا أنه لم يحافظ، فقط، على روح العداء والتعالي العنصري على العراق والعراقيين، بل ضاعف منسوبها، وطورها وحولها إلى غزوات عسكرية تخريبية أراد بها إسقاط الأنظمة العربية، جميعها، وإقامة الإمبراطورية الفارسية على أنقاضها.

وهنا نأتي إلى الاحتمال الثالث، والذي ليس للشعب العراقي سواه.

وهنا يمكن القول بأن كارثة كورونا وانهيار أسعار النفط وانشغال النظام الإيراني بمصائبه وبلاويه، إنما هي عوامل قوة رائعة تضاف إلى قوة المنتفضين، وعوامل ضعف آخر كبيرة جدا تضاف إلى ضعف أحزاب السلطة، وميليشياتها.

وبالتالي فإن لم ينتهز المنتفضون العراقيون هذه الفرص الذهبية مجتمعة، ويستبدلوا سياسة الدفاع والقتال عن بعد، بسياسة الهجوم والمقارعة وجها لوجه، بكل ما هو متوفر من طاقات وإمكانيات من جميع الأنواع والأشكال والمستويات، فلن تقوم لهم قائمة.

والحظ لا يطرق الباب سوى مرة واحدة، وها هو واقف على أبوابهم، فهل يخطفه الثوار العراقيون؟

لبنان في مواجهة الشراسة «الكورونية» والإيرانية

علي الأمين
كاتب لبناني

على الرغم من انشغال لبنان بكليته، كما العالم، بجائحة وباء الكورونا وتداعياتها التي تشي بكارثة وشيكة يجهد لمواجهتها عِلّ القدر الإلهي يلطف به، إلا أن الواجب الوطني السيادي، يفرض عليه التنبه جيدا إلى مشاريع تخريبية تُحاك خارج الإقليم من قبل "محور الشر" المتربص به دولة وشعبا ومؤسسات، ويتناوب على تفتيته تاريخيا وتغيير وجهه العربي ووجهته الليبرالية، عبر أذرعه السياسية والعسكرية.

فقد لبنان العديد من ميزاته، وتضاءل دوره السياسي والاقتصادي والثقافي، وها هو اليوم في أشدّ أزمة اقتصادية ومالية ومعيشية لم يسبق أن شهدها منذ نشأة هذا الكيان الذي لعب دورا حضاريا على مستوى المنطقة العربية، وشكّل حلقة وصل بين الشرق والغرب، وبقي رغم الحرب الأهلية وأهوالها، جامعة العرب ومستشفى العرب وصحافتهم، وجاذب استثماراتهم ومصرفهم، ولم تكن الحريات فيه ترفاً أو سقطة مستعمر فرنسي، بل حاجة وجودية ونتاج نظام اقتصادي وتنوّع ديني وسياسي واجتماعي، ومبرّر وجود هذه الدولة الصغيرة ووسيلة إبداع لبناني متميّز في مجالات شتى.

الحرية ساهمت في تظهير الهوية اللبنانية كمركز تفاعل وحوار ثقافي فكري، وكان لبنان في مطلع الخمسينات من القرن الماضي، جاذبا لآلاف التجار والصناعيين والمولين العرب، من السوريين الهاربين من نظام التأميم في بلادهم، ومن لاجئين الفلسطينيين، وجدوا في لبنان فرصة لإعادة إطلاق حيويتهم المالية والاقتصادية، بعدما احتلت العصابات الصهيونية أرض فلسطين.

بطبيعة الحال لم تكن الحرب الأهلية في العام 1975، غيمة صيف في سماء صافية، بل ثمة أسباب داخلية تتصل بطبيعة النظام الطائفية وبالهوية الوطنية، وأسباب اقتصادية، وأسباب خارجية لها علاقة بإسرائيل وأخرى متصلة بصراعات إقليمية وجدت في لبنان متنفسا لها.

ليس هنا مجال التوسع في رصد أسباب الحرب الأهلية، بقدر ما هو مجال للتركيز على رسوخ الحريات، التي لم تستطع الحروب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي تقويضها، طيلة 25 عاما من الاحتلال.

لا بل لا يمكن إحالة تجارب المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، إلا إلى هذا الحيّز الطبيعي من الحريات، الذي أطلق المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي والتي نجحت في إخراج الاحتلال من لبنان، في تجارب بدأت متنوعة منذ العام 1982 حتى العام 1990، وانحسر التنوع في ذاك التاريخ لصالح مشروع المقاومة الإسلامية التي أوكلت من قبل إيران وسوريا بهذه المهمة حصرا، فيما مُنع اللبنانيون بقوة الوصاية السورية من أن يقوموا بواجب المقاومة من خارج إطار حزب الله.

مرحلة الوصاية السورية على لبنان، شكّلت ما بعد اتفاق الطائف، بداية إلغاء للخصوصية اللبنانية، وبدأ مسار جديد أداره النظام السوري جعل لبنان مساحة غير آمنة لكل من يخالف النظام السوري أو لا يتوافق مع نظامه، وجرت في المرحلة الممتدة بين العام 1990 و2005 محاولة تقويض مستمرة للنموذج اللبناني في بعده الحيوي والخلاق، بحيث رسخت عربيا وعالميا، صورة لبنان الأسدي حتى لا نقول السوري، أي تم جعل دمشق بوابة الدخول إلى لبنان إلى حدّ كبير، لكن لبنان بقي عصيّا على التدجين وظهرت فيه مقاومات سياسية سعت إلى الخلاص من الوصاية السورية، وشكّلت البطريركية المارونية في ظل البطريرك الراحل نصرالله صفير، رأس حربة المواجهة مع النظام السوري في لبنان.

ما تعرّض له لبنان منذ جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في العام 2005، كشفته الوقائع التي تلت، والتي أظهرت أن إيران انتقلت من مرحلة العمل تحت الوصاية السورية في لبنان، إلى مرحلة السيطرة شبه الكاملة على لبنان، ولقد أدرك حزب الله، كذراع إيرانية في لبنان، أن عملية السيطرة لا يمكن أن تتم بالقوة العسكرية وحدها، بل لا بد أن يرافق ذلك تقويض لمصادر القوة الطبيعية للبنان، أي استكمال ما قوّضته ماكينة الأسد السورية في لبنان.

ذلك أن التنوع في لبنان، اكتسب معناه وحضوره وحيويته الحضارية، من مساحة الحرية التي تمتع بها اللبنانيون، وهي ما وفرت لهم فرص الحضور العربي فيه، وتوق لاستثمارات من دول مختلفة، وكان لبنان لا يزال حتى ذلك العام محافظا، على دوره في جذب العديد من المؤتمرات الاقتصادية والثقافية، وسوى ذلك ساهم الحضور العربي الاقتصادي والثقافي وحتى السياسي، في فرض توازن نسبي في مواجهة شهية السيطرة السورية وما تلاها من عملية الابتلاع الإيراني.

> إيران عمدت من خلال حزب الله، إلى تشجيع وحماية قيم الفساد ومنظومته في الدولة، من أجل تقدم مشروع الدويلة التي يمثلها، وعمدت إلى استثمار الشعور الأقلوي، من أجل إحداث خرق نوعي في البيئة المسيحية

أدرك حزب الله أنه معنيّ بضرب كل مصادر القوة التي يمكن أن تشكّل مصدر خطر مستقبلي على مشروع السيطرة الكاملة على لبنان. كانت الاغتيالات التي طالت شخصيات معارضة له، وسيلة لإحداث الخوف في صفوف الخصوم تمهيدا لتطويعهم، ووفرت مغامرته في العام 2006 ضد إسرائيل، فرصة الانقضاض على الداخل بعد نهاية الحرب التي دمرت لبنان، واستكمل حزب الله سيطرته على الداخل، عبر إطلاق ماكينته العسكرية نحو سوريا في العام 2011، وترافق ذلك مع عملية ترهيب الحضور العربي من خلال بعض عمليات الخطف التي طالت مواطنين عرب وخليجيين، ومع انكفاء الدور العربي شبه الكامل عن لبنان، كان حزب الله يجد في ذلك فرصة للقضم والسيطرة على ما تبقّى خارج تحكمه.

في الخلاصة كان الحزب مدركا أن السيطرة على لبنان، تتطلب القضاء على مصادر قوته، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو عربية أو مالية، وهذا يعني بالضرورة ضرب مقومات التنوع والحرية أو تقزيمها، بما هي عناصر قوة المجتمع والدولة.

عمدت إيران من خلال حزب الله، إلى تشجيع وحماية قيم الفساد ومنظومته في الدولة، من أجل تقدم مشروع الدويلة التي يمثلها، وعمدت إلى استثمار الشعور الأقلوي، من أجل إحداث خرق نوعي في البيئة المسيحية.

تقزيم لبنان وانتزاع مصادر الحيوية الثقافية والإعلامية، وإضعاف البنية المالية والاقتصادية، وضرب علاقاته مع محيطه العربي، هي أهداف مدروسة وجدية في مشروع النفوذ الإيراني، لأن إيران تدرك أن فرص السيطرة الكاملة على لبنان، لا تتحقق إلا بتحويل لبنان إلى ما يشبه الركام والخراب وهي الحالة الوحيدة التي يمكن لإيران أن تمسك بلبنان، وتتيح لحزب الله أن يطمئن لنفوذه، وتمكن إسرائيل أن تضمن استقرارها طالما أن لبنان والخراب باتا صنوان ولو كانت صواريخ إيران منصوبة باتجاهها، ولكن ما يطمئن إسرائيل أن قواعد هذه الصواريخ الاجتماعية والاقتصادية أوهن من بيت العنكبوت.